

القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك

الدكتور إبراهيم زعرور
قسم التاريخ - جامعة دمشق

مقدمة:

منذ اتمام عملية فتح المغرب والاندلس، قامت علاقات بينها وبين بلاد الشام على أكثر من صعيد، وقد تفاوتت هذه العلاقات من حيث أهميتها ونشاطها، فكانت ذات زخم كبير ووتيرة عالية في الميدانين الاقتصادي والثقافي؛ ففي الميدان الاقتصادي، ازدهرت التجارة بكل أنواعها وتفرعاتها؛ بين بلاد الشام والمغرب والاندلس، وكذلك الأمر في الميدان الزراعي والصناعي، حيث تبودلت الخبرات والعلوم والمعارف حول ذلك، فنقلت إلى الاندلس زراعات شامية ومشرقية كثيرة، مثل الحمضيات والرمان والارز والبادنجان والارضي شوكي والقطن والسكر وغيرها، كما أن عدداً من الصناعات تبودلت بين البلدين، مثال ذلك صناعة الحرير وصناعة الخزف والطواحين المائية وغيرها، حتى أن بعض هذه الصناعات نقل فيما بعد إلى أوروبا كما هو معروف.

وفي الميدان الثقافي، نشطت حركة قوية بين البلدين، ذلك لأن الاندلس والمغرب كانتا بحاجة ماسة إلى ثقافة وعلوم المشرق، وظلت هذه الحاجة قائمة حتى وقت متأخر من القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، عندما استقل المغرب والاندلسيون، وراحوا يشقون طريقهم معتمدين على أنفسهم. وقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، وتفوقوا على المشاركة في عدد من الأمور الثقافية، وعلى الرغم من أنهم ظلوا ينظرون إلى المشرق نظرة احترام وإعجاب وتقدير. أما في الميدان السياسي، فلم يكن الأمر كذلك، فقد كانت القطيعة بين البلدين شبه كاملة، باستثناء فترة قصيرة سيطر خلالها الفاطميون على المغرب العربي، وعلى الرغم من هذا الواقع المحزن، فقد كانت تتم في السر عمليات اتصال بين البلدين، هدفها السيطرة على المشرق وضمه إلى الاندلس.

ومن المقرر، أن العلاقات بين بلاد الشام والمغرب والاندلس كانت طيبة وطبيعية خلال

فترة ما قبل القرن الخامس الهجري أو القرن السادس ، واستقبل المغاربة والاندلسيون في بلاد الشام على هيئة طلبة علم وتجار وزائرين خلال هذه الفترة، لتختلف الصورة خلال الفترة التالية، وتصبح بلاد الشام من أهم أقطار المشرق العربي بالنسبة للمغاربة والاندلسيين الذين قصدوها، واستقروا فيها وأصبحوا من رعاياها بلا معارضة أو قيود. فما الذي حدث على الساحة الاندلسية والمغربية، حتى لجأت فئة من سكانها إلى المشرق، خاصة إلى بلاد الشام، وما العوامل التي شجعت على ذلك؟

للإجابة عن ذلك، يمكن القول أن ما حدث وبخاصة في الاندلس، كان بفعل عدد كبير من العوامل القاهرة، التي كان أقسامها على الإطلاق، فقدان الاندلسيين لوطانهم ومدنهم من جراء التقدم الإسباني، الذي سيطر على رقعة واسعة من الاندلس؛ فلم تأت سنة ٦٥٠هـ / ١٢٥٢م حتى كانت معظم معاقل العرب في الاندلس، تحت السيطرة الإسبانية بشكل أو بآخر، الأمر الذي أجبر الغالبية العظمى من العرب إلى هجر بلدانهم والتوجه إلى بلاد متعددة في المشرق والمغرب، وكانت بلاد الشام من ضمنها، وكان قدوم المغاربة والاندلسيين إليها نشيطاً ومميزاً، لأنها كانت تتوافق مع أوضاعهم العامة؛ فمن الناحية السياسية، وافقت السلطات الشامية على مقدم الاندلسيين والمغاربة، وكذلك بالنسبة للأمور الاقتصادية والطبيعية وما إلى ذلك، حتى أنه يمكن القول في هذا الصدد، أن بلاد الشام كانت البديل المناسب لكثير من الاندلسيين والمغاربة، الذين فقدوا أوطانهم أو حق الإقامة فيها لسبب أو لآخر، وقد اشتغلوا بحرية تامة في كل المجالات العامة، دون أن يواجهوا أدنى عقبة، حتى أنهم فضلوا في أحيان كثيرة على الشاميين أنفسهم، وسنقتصر في بحثنا على العاملين الاندلسيين والمغاربة في ميدان القضاء.

١- القضاء على المذهب المالكي:

لم يكن منصب القضاء على المذهب المالكي قد عرف في وقت مبكر في بلاد الشام، كما كان الحال بالنسبة لبعض المذاهب الأخرى؛ ولعل مرد ذلك يعود إلى ندرة العاملين في هذا المذهب في الشام. وقد ظهر هذا المنصب، بعد أن بدأ الاندلسيون والمغاربة يفدون إلى الأرض الجديدة (بلاد الشام) بقصد الاستقرار والاستيطان، وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء على المذهب المالكي، في الفترة الأولى من وصولهم.

لكن الشيء المؤكد، أن اعتماد قاض مالكي، لم يؤخذ بصورة رسمية إلا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وأول ما بوشر باعتماد هذا المنصب، كان في مدينة دمشق سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٦م. ففي هذه السنة جعل بدمشق أربعة قضاة لأول مرة في تاريخها، هم القاضي الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي (٢) وهكذا فقد بدأت هذه العادة

بالانتشار تباعاً في بقية المدن الشامية الأخرى. ففي مدينة حلب، أول ما اعتمد فيها قاضٍ مالكي، كان في سنة ٧٤٧هـ / ١٣٤٧م، حيث عين لهذا المنصب شهاب الدين بن أحمد الرياحي (٣).

أما بقية المدن الشامية الأخرى، فسنأتي على ذكر سنة استحداث هذا المنصب فيها، ضمن الحديث عن القضاة. لكن وقبل البدء في ترجمة الاندلسيين المغاربة، الذين شغلوا منصب قاضي القضاة في بلاد الشام، فإن من الجدير التنويه ببعض الملاحظات الهامة في هذا المجال، تتجلى أحداها، بأنه خلال فترة حكم الزنكيين والايوبيين، لم يكن هناك ما يسمى بالقاضي المالكي، كما ذكرت قبل قليل، ولا يستبعد أن يكون سبب ذلك قد عاد إلى أن الجالية الاندلسية، كانت ماتزال قليلة العدد، وبالتالي لم يشتهر أمرهم، وذلك إذا ما قورنوا بالفترة التي تلت، وهي فترة حكم المماليك، التي شهدت هجرة أندلسية مغربية كثيفة إلى بلاد الشام، بفعل الأحداث والكوارث المؤثرة، التي نزلت بالعرب في الجناح الغربي من الدولة العربية الإسلامية. ويمكن طرح سؤال مفاده، كيف كان الاندلسيون والمغاربة يحلّون مشاكلهم الخاصة والعامة؟ فالقول بأنهم كانوا يلجأون إلى قضاة المذاهب الأخرى، قول لا يخلو من الصحة أبداً، باعتبارهم مسلمين، لكن ربما كان ذلك عند حدوث مشاكل تمس الحياة العامة، بحيث لا يمكن لأحد الفصل فيها إلا القاضي. أما في المسائل العادية، كالفتوى والأمور الفقهية الأخرى، فربما كان الاندلسيون والمغاربة يلجأون إلى حلها عن طريق الأكابر منهم والمعهود لهم بالمعرفة، وبخاصة الذين تسموا بـ (شيخ المالكية).

الملاحظة الأخرى التي يمكن الإشارة إليها حول هذا الموضوع، تتلخص بالقول، أن الذين تولوا هذا المنصب الهام، لم يكونوا متساوين في الكفاءة والأهلية، إنما حدث في كثير من الاوقات، أن تسلّمه كثيرون منهم، مع أنهم كانوا يفتقرون إلى أدنى الشروط التي يجب توفرها، بمن يتصدى لهذه المهمة الصعبة.

وقد شغل الحكام دوراً رئيساً في هذا المجال تمشياً مع الظروف السائدة، فكانوا يصيبون أحياناً ويخطئون أحياناً أخرى. ومهما يكن من أمر، فإنه لم يكن هناك قواعد ثابتة أو بالاحرى شروط معينة ومتبعة يجب أن تتوفر بالمرشح لهذا المنصب، وإن كان من الملاحظ، أنه من الواجب توفر المعرفة المعمقة والواسعة بالشريعة الإسلامية، وبمذهبه بشكل خاص، الأمر الذي لم يتوفر بكل الذين تسلّموا القضاء في الشام، فتباينوا من حيث الأهلية العلمية والسلوكية الأخلاقية، وانقسموا من هذه الناحية إلى فريقين: الفريق الأول، توفرت برجاله كل الشروط الواجب توفرها بالقاضي من علم وأخلاق، وإن كان الأمر لا يخلو من بعض حالات شاذة، فكان أفرادها أمثلة صالحة، عملوا من خلال مناصبهم القضائية على تحري الأحكام العادلة المنصفة وتطبيقها دون خوف ولا حرج. كما برهنوا من جهة أخرى، على احترام منصب القضاء وجعله مستقلاً عن إرادة الحكام ومشيتهم، يحدوهم في ذلك، معرفتهم

الشرعية العالية في المذهب المالكي. وتشاء الظروف، أن يكون أول قاضٍ مالكي في بلاد الشام من هذه الفئة، والذي تمثل بزين الدين محمد عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي المالكي، المولود بمدينة بجاية سنة ٥٨٩هـ / ١١٩٣م أو التي قبلها. قدم مصر سنة ٦١٥هـ / ١٢١٩م حيث درس علم القراءات وغيرها، ومن مدينة الاسكندرية انتقل إلى الشام، فاستقر بمدينة دمشق سنة ٦١٦هـ / ١٢٢٠م، وتصدر مشيخة التدريس بترية أم الصالح بالصالحية، وبالجامع الأموي الكبير، وعندما استحدثت مناصب القضاة الأربعة بدمشق، أكره على تسلم منصب قاضي قضاة المالكية، فظل يقوم بهذه الوظيفة على مضض فترة تسع سنوات متتالية، بدءاً من سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٦م. عاد بعدها إلى مهنة التدريس، حتى وافته المنية سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٣م (٤) ودفن في مقابر الباب الصغير، وكانت جنازته حافلة، شارك في تشييعه نائب الشام نفسه. ويقول ابن قاضي شهبة، إن قبره مقصود بالزيارة، وهذا دليل ثقة الناس به لمكانته الكبيرة: (٥) ويعد الزواوي هذا من الشخصيات النادرة والفريدة تقريباً ممن تسلم قضاء الشام من المالكية، لرفضه تقاضي أي راتب لقاء عمله كقاضي قضاة المالكية (٦). وإذا كان عبد السلام هذا رفض تسلم منصب قاضي القضاة في البداية، فإن ابن عمه جمال الدين يوسف بن عبد الله بن عمر أبو يعقوب الزواوي، كان على العكس تماماً. فقد بذل جهداً كبيراً في حياة عبد السلام، كي يحل محله، ذلك أنه كان يعمل نائباً له في القضاء. وتحققت ارادة جمال الدين هذا، بأن أسفرت جهوده عن الفوز بمنصب قاضي قضاة مدينة دمشق على المذهب المالكي، حتى وافته المنية وهو بطريق الحج سنة ٦٨٤هـ / ١٢٨٦م (٧). وتالت الشخصيات القضائية من آل الزواوي بدمشق، حيث خلف القاضي متقدم الذكر قاض آخر، هو محمد بن سليمان، الملقب بجمال الدين أيضاً. ولد سنة ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م. قدم الاسكندرية ودرس على بعض علمائها، لينتقل بعد ذلك مابين القاهرة ومدينتي الشرقية والغربية، يعمل نائباً لقاضي المالكية، حين عين قاضي قضاة القاهرة فترة لا بأس بها. ولظروف غير معروفة على وجه الدقة، غادر مصر قاصداً مدينة دمشق، وفيها تسلم منصب قاضي قضاة منذ سنة ٦٨٧هـ / ١٢٨٨م. وقد ضرب رقماً قياسياً في الفترة الزمنية التي أمضاها في القضاء، فوصلت إلى نحو ثلاثين سنة، قضاها دون كلل ولا ملل. وقد عرف بصراحته وصلابته، لا يترجع عن قراراته واحكامه.

وفي آخر أيامه، اعتراه مرض أقعده الفراش ومنعه عن الكلام فقام بعزل نفسه قبل وفاته بأيام قليلة من سنة ٧١٧هـ / ١٣١٨م بدمشق، ودفن بمقابر الباب الصغير، وكانت جنازته حافلة، شارك فيها العامة والخاصة (٨) ولأدل على مكانته المرموقة، من أن غالبية السذجين ترجموا له وصفوه بالاستقامة والعدل وانفرد عن كل أفراد هذه الفئة، بأن أقدم على تجديد عمارة مدرستين في مدينة دمشق، هما المدرسة الصمصامية والمدرسة النورية. وكما ذكرنا في مستهل هذا البحث، أنه بعد استحداث منصب قاضي المالكية بدمشق سنة

٦٦٤هـ / ١٢٦٦م، بدأت هذه العادة، تعتمد في المدن الشامية الأخرى . وكانت مدينة حلب هي أول المدن الشامية بعد دمشق، التي استحدث فيها هذا المنصب في سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م (٩) فكان أول قاض مالكي في مدينة حلب، من الذين امتثلوا الاستقامة والعفة، وتحلوا بحسن الاخلاق، ولين العريكة، ونشدان الحق في جميع احكامه ،هو أحمد بن عبد الظاهر بن محمد الدميري المالكي، الملقب بصدر الدين ،ولي القضاء بحلب بعد عزل شهاب الدين الرياحي فترة من الزمن، وقبل وصوله إلى حلب كان يعمل نائباً للقاضي المالكي بمصر، وظل في قضاء المالكية بحلب سبع سنوات متتالية من سنة ٧٦٣هـ / ١٣٦٢م حتى نهاية ٧٦٩هـ / ١٣٦٨م (١٠).

أما النموذج الآخر من هؤلاء القضاة، فقد تمثل بشخص ابراهيم بن عبد الله ابن عمر الصنهاجي المالكي، وهو يختلف عن الذين مر ذكرهم حتى الآن، بأنه من مواليد مدينة دمشق سنة ٧١٧هـ / ١٣١٨ أو ٧١٨هـ / ١٣١٩م، وفيها نشأ وتلقى علومه على علماء، معظمهم من الاندلسيين.

وكان من الحافظين لموطأ الامام مالك. ويبدو أنه كان من الشخصيات المالكية المعروفة بدمشق، ودليل ذلك أنه كلف بتوقيع رسمي سنة ٧٨٢هـ / ١٣٨٢م لان يتسلم منصب قاضي قضاة دمشق على المذهب المالكي، فلم يقل. وحدث أن تكرر تكليفه في سنة ٧٨٨هـ / ١٣٨٦م فامتنع أيضاً ؛ وعلى الرغم من حالة الرفض هذه، فقد بقي الحكّام يلحون عليه، حتى وافق بتسلم قاضي قضاة المالكية بدمشق لمدة ثلاث سنوات ؛توفي بمدينة دمشق على حين غرة سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٤م، حيث دفن بالمزة (١١).

ومن هؤلاء القضاة من تنقل في أكثر من مدينة شامية، كقاض لقضاة المالكية، وكنايب له. كان منهم القاضي ابراهيم بن محمد بن علي التادلي، المدعو أبو سالم، الذي تنقل بين دمشق وحلب. ويختلف عن القضاة متقدمي الذكر، أنه تكرر عزله واعادته بشكل لافت للنظر. فقد ولي قضاء حلب أول مرة سنة ٧٧١هـ / ١٣٧٠م ،كقاضي قضاة، علما بأنه كان ينوب عن القاضي فيها قبل هذه السنة. وتكرر عزله واعادته خلال الفترة التي تلت هذا التاريخ. ففي سنة ٧٧٧هـ / ١٣٧٦م ، استقر في قضاء حلب عوضاً عن ناصر الدين أبو عبد الله محمد بن سري الدين المعروف بابن هانيء الاندلسي، (١٢) ثم انتقل في السنة التي تلت إلى مدينة دمشق وتسلم قضاءها عوضاً عن زين الدين أبي بكر المازوني، لكنه لم يستقر سوى فترة قصيرة عزل بعدها عن القضاء، وحل محله علم الدين أبو عبد الله محمد بن ناصر الدين القفصي، الذي بقي حتى سنة ٧٨٠هـ / ١٣٧٩م ،ثم عزل وأعيد مرات عديدة.

وهكذا، فإن الفترة التي أمضاها في القضاء في كل من حلب ودمشق، بلغت بمجموعها نحو ثلاثة عشر عاما ونصف العام. وكان خلال هذه الفترة نموذجا للقضاة ، الذين توفرت فيهم القوة والتصميم والجد في العمل، اضافة إلى الشجاعة والجرأة في اصدار الاحكام، وامثال

العدالة والمساواة بين الناس. ويظهر هذا بشكل مؤكد، من خلال قصيدة أرسلها إليه أحد أعيان حلب المعروف بالبدر أبي محمد بن حبيب، عندما كان يستعد لمغادرة حلب إلى دمشق. يقول مخاطباً القاضي المذكور:

سر إلى جنة الشام دمشق
حاكماً عادلاً رفيع المقام
رامت القرب منك فادخل إليها
يا أبا سالم بأذكي سلام

توفي بدمشق سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠١م وهو قاض (١٣).

أيضاً وفي مدينة دمشق، يمكن أن نضع قاضيين اثنين ضمن هذه الفئة، تباينت فترات استلامهما لمنصب القضاء، هما القاضي يحيى المعروف بمحي الدين المغربي، المتوفي سنة ٨٤٢هـ / ١٤٣٩م (١٤)، والقاضي يعقوب بن يوسف المعروف بالشرف القرشي المغربي، الذي عزل وأعيد إلى القضاء منذ سنة ٨٤٢هـ / ١٤٣٩ حتى وفاته في سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٤م. وقد ذكر السخاوي في كتابه (الضوء اللامع) أنه كان يعرفه جيداً، واطلع على بعض احكامه في سنة ٨٥٦هـ / ١٤٥٣م (١٥).

وعلى الرغم من أهمية بيت المقدس، فإن منصب قاضي المالكية ظل دون استحداث إلى فترة متأخرة إلى حد ما. ومن المحتمل أنه استحدث في السنين الأخيرة من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وذلك بالاعتماد على بعض القضاة، الذين شغلوا هذا المنصب فيها في الفترة الأولى.

والذين سنذكرهم في سياق الحديث عن الفئة الثانية من القضاة. أما الذين برهنوا على أهليتهم وصلاحياتهم للقضاء في بيت المقدس، كانوا قلائل جداً إذا ما قيسوا بالذين لم يرعوا للقضاء حرمة. ففي سنة ٨٤٧هـ / ١٤٤٤م قيس الله لمدينة القدس قاضياً مالكيًا، لم تعرف مثيلاً له، منذ أن استحدث فيها هذا المنصب، هو عيسى بن محمد المغربي الشحمني الملقب بشرف الدين أبي الروح، الذي بقي على رأس منصبه بصورة مستمرة حتى سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥١م، ومارس الحكم خلال هذه الفترة، بكل اخلاص وعفة واستقامة، لايحابي أحداً، ولا يخاف في الله لومة لائم. ويدعمه في ذلك قوة شخصيته وصلابة مواقفه، وعدم التراجع عنها، اضافة إلى علمه ومعرفته بشؤون المذهب المالكي والشرعية الاسلامية.

ومن مواقفه الرائعة، ماحدث له مع نائب القدس مبارك شاه، الذي كان قد قرّر قتل أربعة من الفلاحين، وكلفه بشنقهم بتهمة السرقة واللصوصية، فسأله القاضي المذكور عما اذا كانت السرقة قد ثبتت عليهم بطريقة شرعية؟ فأجابه النائب نحن لانتاج إلى اثبات شرعي. فأجابه لا يمكن تنفيذ ماأمرت، إلا بعد أت تثبت الادانة، لكن النائب شدد من تصلبه والح على قتلهم. فأجابه القاضي بقوله: «والله لو قتلتم بحضوري، لكنك أقتلك بيدي، وأعلقك إلى جانبهم كما

أنت بخلعة السلطان» فراجع النائب عن اصراره». (١٦).

ويبدو أن عدد الجالية الاندلسية المغربية تكاثرت في مدن فلسطين الكبرى إلى حد دفع إلى نشوء منصب القضاء فيها، وهكذا ظهر في الرملة أواسط القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، وتولاه محمد بن سعيد المغراوي المالكى الملقب بشمس الدين. ولد سنة ٨٠٧هـ / ١٤٠٥م، وحفظ القرآن الكريم، واستطاع أن يتوصل إلى مرتبة قاضي القضاة في هذه المدينة، وبقي فيها فترة طويلة من الزمن انتقل بعدها إلى مدينة بيت المقدس في سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥١م، وتسلم قضاءها بعد وفاة قاضيتها النزيه عيسى بن محمد المغربي الشحمني الأنف الذكر. ومنذ ذلك الحين استقر بالقدس الشريف، يتولى قضاءها حيناً ويعزل حيناً آخر، حتى وافته المنية سنة ٨٧٣هـ / ١٤٦٩م وهو قاضيتها (١٧).

ومن هؤلاء القضاة، من تنقل بين كل من دمشق وبيت المقدس. كسالم بن ابراهيم المغربي الصنهاجي، الملقب بأمين الدين المالكى. ولد بعد سنة ٧٧٠هـ / ١٣٦٩م ودرس الفقه وعلوم الدين في بلاده، ووصف بأنه من أهل العلم والفضل. وقد أسر سنة ٨٣٤هـ / ١٤٣١م عندما كان في طريقه إلى الشام، وظل في الأسر مدة طويلة، قصد بعدها مدينة دمشق، ليتحول بعد قليل إلى بيت المقدس، حيث شغل منصب قاضي القضاة سنة ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م. وبعد فترة قصيرة، أعيد إلى دمشق مرة أخرى، وتسلم قضاءها، ولكن المدة التي أمضاها في هذا المنصب غير معروفة على وجه التحديد، وإن كان من الثابت، انه لم يغادر دمشق بعد ذلك، وتوفي سنة ٨٧٣هـ / ١٤٦٩م.

وقد برهن خلال ممارسته القضاء، على عفة نفسه واستقامة احكامه ونزاهتها (١٨). وبعد ظهور هذا المنصب بمدينة الخليل، كان أول من تسلمه فيها القاضي حميد الدين محمد بدر الدين المعروف بابن المغربي، وقد اشتهر بأنه كان من حفظة القرآن الكريم، وعارفاً بالروايات، الأمر الذي ساعده، لان يتولى قضاء عدة مدن شامية اضافة إلى الخليل، الذي تسلمه فيها لأول مرة سنة ٨٧٤هـ / ١٤٧٠م، نقل خلالها إلى قضاء مدينة بيت المقدس، دون أن يتخلل عن قضاء الخليل، وهو أول قاضٍ من الاندلسيين المغاربة، جمع بين قضاء مدينتين في وقت واحد. لكن مدته لم تدم وقتاً طويلاً في هاتين المدينتين، فقد عزل في أواخر السنة المذكورة عن قضائهما نهائياً، وتوجه إلى القاهرة، ومنها أرسل إلى طرابلس الشام، حيث ولي قضاءها. وتوفي سنة ٨٧٨هـ / ١٤٧٤م (١٩).

وربما كان آخر القضاة الاندلسيين في مدينة بيت المقدس، العلامة الغرناطي شمس الدين محمد بن علي الازرق المغربي المالكى، الذي اختلف عن جميع القضاة الاندلسيين في الشام في ناحية واحدة، تجلت بأنه كان قاضياً للجماعة في كل من مالقة وغرناطة بجنوب الاندلس، قبل أن يأتي إلى الشام. وقد اشتهر عنه التبحر في العلم وحسن المنظر ووقار الهيئة. خرج من غرناطة، على أثر سقوطها بيد فرناندو وايزابيلا، خرج منها يستنفر حكام المسلمين، فتوجه

إلى المغرب وطلب من ملوكها نجدة بلاده، ولكن محاولته هذه باءت بالافخاق، فتوجّه إلى مصر، حيث التقى بالسلطان الاشرف قايتباي وكان منشغلاً بمحادثة الاتراك، فحج و جاور ريثما انتهى، وطلب منه نصرة المسلمين في غرناطة، لكن الثابت أيضاً أن هذا الطلب لم يسفر عن نتيجة ايجابية كما حصل في المغرب. عند ذلك أثر البقاء في المشرق، وطلب من السلطان المذكور تأمين عمل له، فولاه قضاء المالكية ببیت المقدس بدلا من القاضي محمد ما زن الغزي، وباشر عمله في السادس من شوال سنة ٨٩٦هـ / ١٤٩١م وظل فيه حتى السابع عشر من ذي الحجة من السنة نفسها. وبذلك تكون ولايته، أقصر ولاية أمضاها أندلسي مغربي في منصب القضاء، بحيث لم يتجاوز واحدا وستين يوما، توفي بعدها بمرض مفاجئ ألم به، ودفن باملا ببیت المقدس. وقد كان مثال العفة والنزاهة (٢٠).

ولم يكن كل هؤلاء القضاة بالمستوى نفسه من العلم والمعرفة في شؤون الدين، وبخاصة على المذهب المالكي، فقد حدث أن توصل بعضهم إلى هذا المنصب، على الرغم من قلة علمه ومعرفته، التي غطت عليهما سمعته الطيبة وسلوكه القويم. مثال هؤلاء، مثل القاضي المالكي أحمد بن محمد المريني المغربي، الذي حل بدمشق في الفترة التي تلت سنة ٨٦٠هـ / ١٤٥٦م واشتغل بادىء الامر في البيمارستان النوري كإداري على أغلب الظن، فظهرت أمانته وشدة تعلقه بالدين، الامر الذي حدا بالمسؤولين لانتدابه للعمل كنائب لقاضي قضاة المالكية شهاب الدين التلمساني منذ سنة ٨٧٩هـ / ١٤٧٥م، واستمر حتى سنة ٨٨٥هـ / ١٤٨٠م ثم عزل. وفي سنة ٨٩٠هـ / ١٤٨٥م، ولي قاضي قضاة المالكية بدمشق، وبقي بشكل مستمر دون عزل حتى وافته المنية سنة ٨٩٧هـ / ١٤٩٢م ودفن بمقبرة الباب الصغير بدمشق (٢١).

أما الفريق الثاني من هؤلاء القضاة، فكان على النقيض تماما من الفريق الاول. فقد افترق أفراد في كثير من الاحيان إلى الاهلية الشرعية والسلوكية الاخلاقية على حد سواء. فعمل بعضهم أوبالاحرى معظمهم بتأثير مصالحهم الشخصية البحتة. فأسأؤوا لهذا المنصب الجليل، بالتهافت على الرشاوي والتلاعب في الاحكام، دون وازع من ضمير ولا رادع من شرع أو دين.

والشيء الذي يظهر بوضوح ان هذا الفريق من القضاة، كان أكثر من حيث العدد من الفريق الأول. وهذا أمر طبيعي جدا، يتجلى أثره من خلال سيرة القضاة المذكورين آنفاً، حيث أن الاقطاب منهم، لم يتسلموا القضاء الا بالقسر والاجبار، لانهم يعرفون أكثر من غيرهم حساسية هذا المنصب وخطورته، وهو الذي يوجب على صاحبه أن يكون من المتحرين للعدالة والانصاف في كل أحكامه وتصرفاته القضائية، وبالتالي يوجب الابتعاد عن كل مايسيء لهذا المنصب، من تقبل الاغراءات والرشاوى وغير ذلك من أوجه استغلاله للصالح الشخصي المحض، الامر الذي ظهر واضحاً عند الكثيرين من أفراد الفريق الثاني، الذين سآتي على ذكرهم تباعاً. فأول هؤلاء القضاة، كان عمر بن سعيد التلمساني، الذي خلف القاضي أحمد بن

ياسين بن محمد الرياحي بمدينة حلب، والذي بقي فترة أربع سنوات متتالية ابتداء من سنة ٨٥٢هـ / ١٤٤٩م وهو مثال للقاضي الجاهل في أمور الشريعة والدين والقضاء، مما أثار تعجب وحيرة أهل حلب، عندما أصبح قاضياً، بعد سعي طويل لدى السلطان في مصر (٢٢).

ومن سجالماسة بالمغرب الغربي، وصل إلى حلب عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحفيد المالكي. ولد سنة ٧١٢هـ / ١٣١٣م، قدم من بلاده فأدى فريضة الحج، وتابع إلى مصر فحل بالقاهرة مدة، تابع بعدها إلى بلاد الشام، فدخل مدينة حلب، حيث اشتغل بالتجارة التي أجبرته على التنقل بين بغداد والقاهرة، ومكث فترة من الزمن، ليعود مرة أخرى إلى حلب، حيث استطاع أن يصل إلى منصب قاضي القضاة المالكية لفترة لا بأس بها، كان آخرها سنة ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م حيث عزل وحل محله، القاضي جمال الدين النحريري. وهو نموذج للقاضي الجاهل، وهذا ما حدا بالبعض لأن يقول عنه: «أن كلامه أكثر من علمه» وقد امتزجت قلة العلم عنده وضحاياه بما هو أقسى من حدة الخلق وعدم اللين والروية واحتقاره للناس، حيث كان لا يقيم قدراً لأحد (٢٣). بينما وصفه البعض الآخر، بأنه كان راوياً للحديث، وله معرفة ضليعة بمذهب مالك، أصوله وفروعه، إضافة إلى معرفة جيدة ببعض العلوم الأخرى (٢٤). وبعد عزله عن قضاء المالكية بحلب سنة ٧٨٧هـ / ١٣٨٥م، توجه إلى دمشق، ومنها إلى غزة ثم إلى بيت المقدس، حيث توفي سنة ٧٨٩هـ / ١٣٨٧م (٢٥).

أما القاضي المالكي محمد بن يحيى بن سليمان المغربي، الملقب بجمال الدين، فإنه لم يعرف الاستقرار، فقد تنقل بين كل من حماه وطرابلس ودمشق، وعرف بتضلعه ببعض العلوم العقلية، وعدم معرفته بالعلوم الشرعية، وخاصة على المذهب المالكي، وعلى الرغم من ذلك، فإنه استطاع أن يتسلم منصب قاضي القضاة المالكية في مدينة حماه لفترة قصيرة عزل بعدها، فتوجه إلى دمشق واتصل بحاكمها طالباً منه أن يوليه قضاءها فأجيب طلبه هذا، وتصدر لقضاء المالكية، لكن طريقته لم تكن مقبولة، حيث تصدى لايذاء الناس وإطلاق لسانه في الأكابر والاعيان. يضاف إلى ذلك، أنه برهن في مناسبات عديدة على عدم اتزانه العقلي، وفجوره وفسقه وقلة دينه، الأمر الذي يتنافى بشدة مع مركز القضاء، فحكم عليه بالعزل من منصبه كقاض غير صالح فذهب إلى مصر، وتوسط لدى السلطان، لكنه لم ينجح، ونفاه إلى الشام سنة ٧٩٤هـ / ١٣٩٢م، فتوفي بالرملة في السنة التالية (٢٦).

وقد تمثلت صورة الجهل المطبق وعدم السلوكية الأخلاقية في قاض آخر هو محمد بن محمد الدمشقي المالكي الملقب بعلم الدين القفصي، وهو يعد أيضاً من النماذج غير الصالحة لمنصب القضاء.

ويختلف عن رفاقه السابقين الذين هم من فئته، بأنه من مواليد مدينة دمشق، كان جده والد أبيه يسكن بدمشق منذ سنة ٧١٩هـ / ١٣١٩م، وخلال فترة وجوده فيها عمل نائباً في القضاء.

أما والد قاضينا علم الدين القفصي، فقد كان جندياً في الجيش المملوكي، وكذلك الامر بالنسبة له، فانه انخرط في صفوف الجيش لفترة غير قصيرة على ما يبدو، انطلاقاً من كونه، لم يركز على الدراسة والتحصيل إلا بعد ان أصبح في سن متقدمة، بعكس معظم الذن سبقوه من القضاة. وعلى الرغم مما عرف عنه من الجهل وعدم الاتزان العقلي وسوء الاخلاق والسيره، فقد استطاع أن يتوصل إلى منصب قاضي القضاة في ثلاث مدن شامية، هي حلب وحماه ودمشق، وأمضى فترة خمس وعشرين سنة يعمل في القضاء بالمدن المذكورة، بين معزول عن القضاء وشاغل له، مثال ذلك، أنه ولى قضاء دمشق إحدى عشرة مرة، وكذلك في حماه وحلب عدة مرات. توفي وهو قاضٍ بدمشق سنة ٨٠٥هـ / ١٤٠٢م (٢٧).

وفيما يلي نموذج آخر من القضاة المالكية، الذين عرف عنهم الجهل وعدم الاستقامة، وهو القاضي محمد بن اسماعيل بن هانئ اللخمي الغرناطي المالكي، ولد بمدينة حماه سنة ٧٤٠هـ / ١٣٤٠م أو بعدها بقليل. وقد كان صورة عكسية لوالده، الذي اشتهر بالاستقامة وعدالة الاحكام والمعرفة الشرعية الواسعة. اشتغل نائباً عن والده في قضاء حماه فترة توليه هذا المنصب (٢٨). فبينما كان والده مثالا للقاضي العادل العارف الى حد، جعل بعض من كتب سيرة السيرة غير محمود، ضيق الأفق قليل المعرفة لى درجة أساء لوالده الشيء الكثير. تنقل بين عدة مدن شامية، يعمل قاضيا لقضاء المالكية، ففي مدينة حماه أصبح قاضي القضاة على أثر وفاة والده، حتى كانت سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٥م حيث نقل إلى قضاء مدينة حلب، وحل محل القاضي التادلي، ومنذ ذلك الحين، ظل يتنقل بين كل من حلب وحماه وطرابلس، حتى كانت سنة ٨١٦هـ / ١٤١٤م نقل خلالها إلى دمشق وتسلم قضاءها، ولسوء سيرته بشكل ظاهر، أقصي عن قضاء المالكية بدمشق، وأرسل إلى مدينة طرابلس في سنة ٨٤٧هـ / ١٤١٥م، حيث بقي فيها يمارس القضاء عدة سنين، وفيها كانت وفاته سنة ٨٢٨هـ / ١٤٢٥ (٢٩).

ولم يكن جميع أفراد هذه الفئة من القضاة، يفتقرون إلى الأهلية العلمية والمعرفة بشؤون القضاء، بل حدث أن وجد بعضهم، لا يقلون من هذه الناحية عن قضاة الفئة الأولى، لكنهم خالفوه في أنهم لم يسيروا على منهجهم في تطبيق معرفتهم على صعيد القضاء، وكان على رأس هؤلاء القاضي أحمد بن سليمان بن عمر بن عبد الرحمن المعروف بابن عوجان، فقد تسلم هذا القاضي مهمته في بيت المقدس لأول مرة سنة ٨٠٥هـ / ١٤٠٣م، فكان ثاني قاضٍ مالكي فيها (٣٠). وقد عرف عنه الفضل والتعمق في العلوم الشرعية على المذهب المالكي، واتقانه لصناعة القضاء على أتم وجه. وهو مثال للقاضي الذي يعرف خطر مهمته وجسامتها وتأثيرها على الناس، ولا يعمل لتحقيقها وتنفيذها. حيث افتقر إلى السلوكية الاخلاقية، التي تعد من الشروط الواجب توفرها، بمن يتصدى لهذه المهمة الصعبة. فقد عرف عنه حبه وتهافته على استلام الرشاوى، الامر الذي اضفى على أحكامه صفة الظلم الباطل، مما أدى إلى

عزله عن القضاء فترة من الزمن، لا يعرف ان كانت طويلة أم قصيرة. لكن الشيء المؤكد، أنه أعيد في سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٥م ليخلفه بعد فترة قصيرة أحد أبنائه، الذي لم يكن بأفضل منه، بل زاد عليه سوءاً بأنه كان يعتقد بأن الشمس تستحق أن يعبدوها البشر (٣١). وربما استمر في منصبه هذا برغم سوء سيرته حتى سنة ٨٤٧هـ / ١٤٤٤م وقد عرفت مدينة دمشق واحداً من هؤلاء، كان يحل محل القاضي يعقوب بن يوسف المعروف بالشرف القرشي المغربي (٣٢) في أثناء عزله عن منصب القضاء وهو شهاب الدين التلمساني، الذي كان يتولى قضاء دمشق سنة ٨٥٢هـ / ١٤٤٩م، والذي عزل بالسنة نفسها وعين بدلاً عنه القاضي أبو عبد الله البیدمري المغربي المعروف بالبريكي (٣٣) وإذا كان القضاة المالكيون، الذين عرفتهم الشام خلال فترة هذا البحث، قد ألفوا فريقين متباينين من حيث الاهلية العلمية والثقافية من جهة، والسلوكية الاخلاقية من جهة أخرى، فإنهم التقوا في عدة نواح ادارية محضة لا يمكن الخروج عنها، وان كان الامر لا يخلو من بعض الحالات الشاذة. فبالنسبة لتعيين القضاة، كان يأتي بتوقيع رسمي على ما يبدو من السلطان المقيم في مصر، انطلاقاً من أهمية وجلالة هذا المنصب، ولكن تعيين القضاة، لم تكن كلها طبيعية، كثيراً ما شغلت الوساطات والمصالح السياسية، وبذل الرشاوى من قبل القضاة الطامعين في الحكم، شغلت دوراً فاعلاً في هذا المجال.

حيث أن الحكام كثيراً ماتوا إلى حد كبير بمواقف وآراء المقربين منهم، فكانوا يتوسطون لدى السلطان ويستميلونه بالرشاوى المالية فيصدر أمراً بتعيين قاض عوضاً عن قاض آخر، وذلك دون النظر إلى أخلاقه وعلمه، أو صلاحيته للقضاء كما أنه لم ينظر أو بالأحرى لم يحسب حساباً للنتائج التي ستتمخض عن مثل هذا التعيين. والأمثلة كثيرة في هذا المضمار، منها ما أشار إليه صاحب كتاب (النجوم الزاهرة) عندما كان في صدد الحديث عن القاضي جمال الدين يوسف بن موسى بن محمد الملطي، الذي خلف القاضي الحنفي شمس الدين أبا عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الطرابلسي المتوفى سنة ٧٩٧هـ / ١٣٩٥م فقد ذكر أن السلطان هو الذي طلب القاضي الملطي بريد رسمي، وعلق على ذلك بالقول: «هكذا تكون ولاية قضاء الشرع الشريف بعزّة وطلب واحترام، لا كمن يسعى فيها من بيت المال، والامير الكبير إلى والي القاهرة، حتى تلبى بالمال والبذل من غير تستر في ذلك، حتى انه يعرف ولايته بالبرطيل كل أحد من المسلمين حتى النصارى واليهود فلاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» (٣٤) ويؤكد على ذلك صاحب كتاب (الدارس في تاريخ المدارس) بصورة أوضح، إلى درجة أنه يذكر، مقدار المبلغ الذي دفعه أحد القضاة، وهو شهاب الدين التلمساني من أجل أن يعود إلى منصب القضاء في مدينة دمشق سنة ٨٥٩هـ / ١٤٥٥م، بدلاً من القاضي زين الدين عبد الرحمن ابن محمد السعيد المغربي المالكي. وقد وصل مقدار المبلغ الذي دفعه إلى خمسمئة دينار (٣٥).

أما بخصوص الراتب الذي كان يتقاضاه صاحب المنصب ونوابه، فلا يعرف عنه شيئاً.

ولم اتمكن من العثور على اشارة، تتعلق بهذا الشأن في جميع المصادر والمراجع التي اعتمدتها في هذا البحث.

وكل مايمكن قوله في هذا الصدد، أن الراتب كان متساويا لجميع القضاة دون تمييز بين قاضي مدينة أو أخرى، يضاف إلى ذلك أن هذا الراتب كان مغريا إلى حد كبير، ودليل ذلك، أن كثيرا ممن توصل إلى تسلّم هذا المنصب في بلاد الشام خلال فترة هذا البحث، عرفوا بسعيهم الحثيث والمتلاحق من أجل الوصول إليه والاستئثار به، فكان من هؤلاء من عمل بالتجارة، فتركها وعمل في مجال القضاء.

أما من ناحية تسمية كبير القضاة، فإن الامر اختلف في بلاد الشام عماكان عليه بالاندلس، وان كان المضمون واحدا. ففي الوقت الذي اطلق على كبير القضاة بالاندلس تسمية (قاضي الجماعة)، فقد اطلق عليه في الشام تسمية (قاضي القضاة). وكان يساعده عدد من الاشخاص على المذهب المالكي، لم يكن عددهم محددا في أغلب الاحيان، اطلق على كل واحد منهم تسمية (نائب القاضي المالكي). والجدير بالذكر، أن الذين تسلّموا منصب قاضي قضاة المالكية في بلاد الشام في فترة الحكم المملوكي، لم يكونوا جميعاً من أصل أندلسي مغربي، ان ماحدث في كثير من الاحيان، أن عين لهذا المنصب، قضاة مالكيون من أصل شامي أو مصري أو غير ذلك. فعلى سبيل المثال لاالحصر، يمكن أن اذكر واحداً من هؤلاء، هو القاضي المالكي بدمشق محمد بن أبي بكر الهمداني، الملقب بشرف الدين المتوفى سنة ٧٤٧هـ / ١٣٤٧م، لكن هذا الأمر لم يكن مقبولا أو مرغوبا به على مايبدا من قبل الاندلسيين المغاربة نزلاء بلاد الشام، فكثيرا ماوقفوا موقف المعارض لهذه التصرفات، مثال ذلك ماحدث سنة ٨٧٠هـ / ١٤٦٦م بمدينة بيت المقدس، عندما عين محمد بن احمد بن شداد المعروف بشمس الدين لقضاء المالكية فيها. حيث لم يبق سوى فترة قصيرة جدا، عزل بتأثير تعصب ومعارضة الجالية الاندلسية المغربية له (٣٧).

وقد انفرد القضاة المالكيون بكل فئاتهم عن قضاة المذاهب الاخرى، بأنهم أعطوا الحق والصلاحية التامة للمساعدة والاحسان إلى كل مالدبهم من غرباء أهل مذهبهم، وبصورة خاصة أولئك الذين جاؤا من الاندلس والمغرب لكنهم غابوا من جهة أخرى عن قضاء العسكر، الذي اقتصر على قاضيين واحد من الشافعية وآخر من الحنفية (٣٩).

واذا كان هؤلاء القضاة قد تساوا على صعيد الصلاحية في اصدار الاحكام، وعلى صعيد الراتب وغير ذلك من الامور المهمة الاخرى، فإنهم اختلفوا بعض الشيء من الناحية المعنوية، بحيث كان ارفعهم مكانة في نظر الحكام والشعب، قضاة مدينة دمشق، الذين عدوا بالمرتبة الاولى، من حيث دلالة الالفاظ التي يخاطبون بها عندما توجه إليهم المكاتبات، مثال ذلك، كان يكتب: «المقر الشريف العالي المولوي القضائي الكبير الامامي العالمي الصلاحي...» بينما كان يكتب لقاضي حلب وغيرها من المدن الشامية الاخرى: «المقر الكريم العالي المولوي القاضي

الكبير العالمي القدوي المفيد...» (٤٠).

ومن ناحية أخرى، فقد التقى القضاة الاندلسيون المغاربة جميعا على صعيد قضية هامة جدا تجلت بأنهم كانوا مصدر كل حكم تقريبا على الذين كانوا يتركون دينهم ويتحولون من دين إلى آخر، أو أولئك الذين كانوا يتعرضون للرسول (ص) والانبياء والصحابة بالشتم والسب وغير ذلك. فقد حدث في كثير من الاحيان، ومنذ أن اعتمد منصب قضاء المالكية في بلاد الشام، ان القضاة على المذاهب الاخرى، كانوا لا يبتون في قضايا الخروج على الدين، انما كانوا يحولون المارقين إلى القاضي المالكي، لينظر في قضاياهم ويصدر بحقهم الاحكام المناسبة، انطلاقا من أن المذهب المالكي يعد من المذاهب الوحيدة تقريبا، التي لا ترى غير حكم القتل والموت لكل من يخرج عن الدين الاسلامي، والذي يسمى في هذا المذهب (بالزنديق). ومثل هذا الامر الهام لابد من دراسته بشكل مستفيض في بحث مستقل.

القضاة على المذهب الشافعي:

لم يعمل الاندلسيون والمغاربة في القضاء على المذهب المالكي فحسب، انما حول بعضهم من مذهب المالكية إلى مذهب الشافعية، وعملوا قضاة على هذا المذهب، كما كان حال الكثيرين من الاندلسيين، الذين عملوا في مجالات متعددة في الشام. لكن الشيء الملفت للنظر، أن القضاة الشافعية من الاندلسيين المغاربة، كانوا قليلي العدد إذا ما قورنوا بالقضاة المالكية وربما يعود سبب ذلك بكل بساطة، إلى ان العلماء الشافعية، أو بالاحرى أصحاب المذهب الشافعي، شكلوا الاكثرية الساحقة لسكان بلاد الشام، الامر الذي جعل فرصة الوصول بالنسبة للاندلسيين المغاربة إلى منصب القضاء من الفرص الصعبة المنال في كثير من الاحيان: وان كان قد وصل بعضهم إلى تسلّم هذا المنصب الهام، فإن ذلك لم يحدث الا في مدن صغيرة مع بعض استثناءات لاقيمة لها.

والذين اشتهروا بالقضاء على المذهب، كانوا من الذين ولدوا بالشام ونشأوا فيها، بحيث تتلمذوا ودرسوا الفقه الشافعي منذ سن مبكرة. مثل ذلك، مثل القاضي الشافعي سليمان بن عمر بن سالم، الذي ولد بأزرع من أعمال مدينة درعا سنة ٦٤٥هـ / ١٢٤٨م، وقدم إلى مدينة دمشق في سن الشباب، وفيها انكب على الدراسة والتحصيل. فكان أهم العلوم التي ركز عليها بشكل خاص، علم الحديث، الذي سمعه عن جلة من علماء دمشق، أمثال أحمد ابن عبد الدائم، والكمال أحمد بن نعمة، ويحيى بن الصيرفي، والبرازلي وغيرهم. ويظهر أن هذا القاضي، حاز على ثقافة عالية المستوى، الامر الذي ساعده لان يتوصل إلى منصب القضاء في عدة مدن شامية. كأزرع وشيزر ودمشق، فكان أول تعيين له في هذا المنصب بمدينة دمشق سنة ٧١٠هـ / ١٣١١م وهو في سن متقدمة سببا، وذلك على أثر عزل القاضي الشافعي ابن جماعة. وتنقل بعد ذلك إلى تسلّم قضاء شيزر وأزرع، وأمضى في كل مدينة فترة تختلف عن الاخرى، فالشيء الثابت عنه، أنه أمضى فترة طويلة في القضاء، فقد بلغ عدد سني هذه الفترة عشرين

سنة، سبع سنوات منها في دمشق، وثلاث عشرة سنة في أزرع، والباقي وهي فترة وجيزة في شيزر.

وكانت هذه السنون الطويلة كافية لتقويمه من الناحية السلوكية، التي اتبعها خلال ممارسة عمله كقاضي قضاة الشافعية. فقد وصف بالعفة والترفع عن قبول الرشاوى، وبالحزم والصرامة في تطبيق الاحكام بحسب تعاليم مذهب التي كان يعرفها جيدا. توفي سنة ٧٥٨هـ / ١٣٥٧م، بعد عمر دام أكثر من قرن من الزمان (٤١).

أما النموذج الآخر، الذي احتوته كتب التراجم، فلم يكن في مستواه الثقافي على المذهب الشافعي، الذي تفقه عليه بعد وصوله إلى الشام، كما أنه لم يتوصل إلى قضاء عدة مدن كسابقة.

هذا القاضي هو محمد بن أحمد القرطبي نسبة إلى قرطبة، التي تقع بين قفصة وبيشة بتونس. عرف في بلاد الشام (بالمغربي) وصل الشام وهو على المذهب المالكي، الذي تحول عنه إلى المذهب الشافعي، أملا في الوصول إلى مرتبة مناسبة تكون مصدر رزقه وعيشه على ما يبدو.

فكان له ذلك، بأن توصل إلى قضاء نابلس لفترة من الزمن، لاتعرف على وجه التحديد. والنقطة التي التقى بها مع القاضي المذكور، تمثلت بمسلكه الشخصي على صعيد القضاء، فكان عفيفا، توخى في احكامه العدل والمساواة حسب ما يقتضيه الشرع. ولد سنة ٧٨٠هـ / ١٣٧٩م، اما وفاته فمختلف فيها، بعضهم يجعلها سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٥م. بعضهم يجعلها في سنة ٨٦٢هـ / ١٤٥٨م، وآخرون في سنة ٨٦٩هـ / ١٤٦٥م وغيرهم في سنة ٨٥٤هـ / ١٤٥١م (٤٢).

وفيما عدا هذين القاضيين، لم نثر على ترجمة لاندلسي مغربي، عمل في هذا المجال. وبهذا لا يمكن الاعتماد عليها، من أجل المقارنة بين قضاة المالكية، وقضاة الشافعية من الاندلسيين والمغاربة في بلاد الشام، سواء أكان ذلك من حيث السلوكية العامة، أو من حيث الصلاحيات الأخرى. وبالجمله فإن المغاربة والاندلسيين الذي عملوا في مجال القضاء، لم يتميزوا عن غيرهم من القضاة على المذاهب الأخرى، الا في مسألة تصديهم للحكم على القضايا، التي كانت تمس بعض مسائل العقيدة الاسلامية، كالاقدام على شتم الرسول (ص) أو الصحابة، أو التعرض للقرآن الكريم أو الاستهزاء بالاسلام أو الارتداد عنه إلى غير ذلك من هذه المسائل.

ولم يكن هؤلاء القضاة، هم الذين يطالبون بالحكم على مثل هذه القضايا كما يخل للوهلة الأولى، انما الذي كان يحدث هو أن القضاة على المذاهب الأخرى، كانوا يحولون جميع مرتكبي هذه الجرائم إلى قضاة المالكية، الذين اعتادوا عدم التساهل فيها، وذلك بالاعتماد على تعاليم

المذهب المالكي نفسه، هذه التعاليم التي يبدو على انها متشددة اذا ما قورنت بتعاليم المذاهب الاخرى، التي كانت تقبل التوبة من صاحب الجريمة اذا اراد ذلك. بينما قضاة المالكية لا يبرئون المتهمين حتى ولو أعلنوا توبتهم وعودتهم عن جرائمهم التي اقترفوها عن قصد أو غير قصد.

حتى أن القاضي المالكي، اذا حضر مجلسا قضائيا مشتركا بين المذاهب على سبيل المثال، فانه كان يظهر عن غيره بتشده في أحكامه ، دون النظر إلى أي اعتبار آخر وكثيرا ما كان رأيه هو الذي يفوز ويؤخذ به، لكن ذلك لم يكن سنة أو قاعدة يجب أن تطبق على الدوام.

يتضح لنا من خلال هذا العرض عمق العلاقات بين مشرق الوطن ومغربه حيث سادت روح التعاون والتعاقد وانتقال الخبرات والتجارب والمعارف والعلوم عبر انتقال اصحابها... ومن المقرر أنهم والحالة هذه ينتقلون في إطار الوطن الواحد دون حاجة للوقوف والتوقف للتدقيق والتفتيش عن هوياتهم وشخصياتهم والأمثلة بهذا المجال كثيرة جداً... فهل يتطلع العرب في الوطن العربي الواحد من مشرق الوطن إلى مغربه إلى تعزيز رسالة الامة واسهاماتها السامية في رسالة الانسانية والبشرية جمعاء.

مصادر البحث

- ١- ابن كثير «أبو الفداء الدمشقي»، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت بدون تاريخ.
- ٢- الصقاعي، «فضل الله»، تالي كتاب وفيات الاعيان، تحقيق جاكين سوبله، طبعة دمشق ١٩٧٤.
- ٣- أبو الفداء، «اسماعيل الملك المؤيد»، المختصر في أخبار البشر.
- ٤- اليونيني، «موسى بن محمد»، ذيل مرآة الزمان، طبعة أولى، حيدر آباد الدكن ١٩٦١.
- ٥- ابن الجزري «محمد بن محمد»، غاية النهاية في طبقات القراء»، عني بنشره ج - برجستراير، طبعة اولى القاهرة ١٩٣٢.
- ٦- النعمي الدمشقي «عبد القادر»، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسيني، طبعة دمشق ١٩٤٨.
- ٧- ابن تغري بردي، «يوسف الاتابكي»، «النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة»، مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والارشاد القومي بمصر، بدون تاريخ.
- ٨- ابن حجر العسقلاني، «أحمد بن علي»، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة- طبعة أولى - حيد آباد الكل ١٣٤٨هـ.
- ٩- ابن العماد الجنبلي الحنبلي «عبد الحي» شذرات الذهب في أخبار من ذهب طبعة بيروت بدون تاريخ.
- ١٠- ابن قاضي شهبة، «تقي الدين أحمد»، تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، دمشق ١٩٧٧ م.
- ١١- المقرئزي «أحمد بن علي» السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور طبعة القاهرة ١٩٧٠ م.
- ١٢- السخاوي «محمد بن عبد الرحمن»، الضوء اللامع لاهل القرن التاسع، طبعة بيروت بدون تاريخ.
- ١٣- الجنلي «محيي الدين»، الانس الجليل في تاريخ القدس والخليل، بدون ذكر اسم الطبعة وتاريخها.
- ١٤- ابن حجر أنباء الغمر.
- ١٥- الفلقشندي «أحمد بن علي» صبحي الاعشى في صناعة الانشاء، نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية، وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٣ م.

الحواشي:

- ١- تمت عملية فتح المغرب خلال الفترة من ٢١-٩٠هـ وتمت عملية فتح الاندلس خلال الفترة من ٩٠-٩٢هـ.
- ٢- ابن كثير (ابو الفداء الدمشقي)، البداية والنهاية، ج ١٣/، طبعة مكتبة المعارف بيروت بدون تا، ص ٢٤٦. الصقاعي، (فضل الله)، تالي كتاب وفيات الاعيان، تحقيق جاكين سوبلة، طبعة دمشق ١٩٧٦ ص ١٠٦.
- ٣- أبو الفداء (اسماعيل الملك المؤيد)، المختصر في أخبار البشر، ج ٤/، دون ت ص ١٤٧/.
- ٤- الصقاعي، المصدر السابق ص ١٠٥-١٠٦.
- المصدر السابق ص ٢٣٥-١٣٦
- اليونيني (موسى بن محمد)، ذيل مرآة الزمان، ج ٤/، طبعة أولى، حيدر آباد الدكن ١٩٦١، ص ١٧٣-١٧٤.
- ٥- ابن الجزري (محمد بن محمد)، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ١ عني بنشره ج برجستراير - طبعة أولى القاهرة ١٩٣٢، ص ٣٨٧.
- ٦- الصقاعي - المصدر السابق، ص ١٠٦.
- ٧- اليونيني، المصدر السابق، ج ٤ ص ٢٣٩.
- ٨- ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤ ص ٨٤-٨٥. النعمي الدمشقي (عبد القادر)، الدارس في تاريخ المدارس، ج ٣، تحقيق جعفر الحسيني، طبعة دمشق ١٩٤٨ ص ١٢-١٣.
- ٩- ابن تغري بردى (يوسف الاتاكي)، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ج ١٠، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والارشاد القومي بمصر بدون تا، ص ١٩٠.
- ١٠- ابن حجر العسقلاني (احمد بن علي)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ١، طبعة أولى، حيدر اباد الدكن ١٣٤٩هـ، ص ١٧٢-١٧٣
- ١١- ابن العماد الحنبلي (عبد الحي)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٦، طبعة بيروت بدوت تا، ص ٣٤٥؛ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١١ ص ٣؛ ابن قاضي شهبه (تقي الدين أحمد)، تاريخ ابن قاضي شهبه، مجلد ١ ج ٣، تحقيق عدنان درويش، طبعة دمشق ١٩٧٧، ص ٥٢٤-٥٢٥.
- ١٢- المقرئزي (أحمد بن علي)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٣ ق ١ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، طبعة القاهرة ١٩٧٠ ص ٢٥٧.
- ١٣- السخاوي (محمد بن عبد الرحمن)، الضوء اللامع لاهل القرن التاسع، ج ١، طبعة

- بيروت بدون تا، ص ١٥٥-١٥٦ المقرئزي المصدر السابق، ج ٣، ق ١، ص ٢٩٤ .
- ١٤- السخاوي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠٧ .
- ١٥- السخاوي، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٨٧ .
- ١٦- الحنبلي (محيي الدين)، الانس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج ٢، بدون ذكر اسم الطبعة ولا تاريخها ص ٥٨٥ .
- ١٧- الحنبلي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٨٦ .
- ١٨- الحنبلي، الانس الجليل، ج ٢، ص ٥٨٤ .
- ١٩- الحنبلي، الانس الجليل، ج ٢، ص ٥٨٨ .
- ٢٠- الحنبلي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٩٢ .
- ٢١- النعيمي الدمشقي، المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٣ السخاوي المصدر السابق.
- ج ٢ ص ٢١٨- ابن طولون (محمد)، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، القسم الأول، تحقيق محمد مصطفى، طبعة مصر ١٩٦٢، ص ٩٥ .
- ٢٢- ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١٦٧ .
- ٢٣- ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٣٤٣ .
- ٢٤- تاريخ ابن قاضي شهبة، مجلد ١، ص ٢٣٠ .
- ٢٥- ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٣٤٣، تاريخ ابن قاضي شهبة، مجلد ١، ص ٣٠ .
- ٢٦- ابن حجر، انباء الغمر بأبناء الغمر، ج ١، طبعة أولى، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٨ هـ . ص ٤٩٦-٢٦٤ .
- ٢٧- ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٧، ص ٥٣؛ ابن حجر، انباء الغمر، ج ٢، ص ٢٥٢ تاريخ ابن قاضي شهبة، مجلد ١، ص ٥٩، السخاوي، الضوء اللامع، ج ١٠، ص ١٣ .
- ٢٨- المقرئزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٣، ق ١، ص ٢٥٧ .
- ٢٩- السخاوي، الضوء اللامع، ج ٧، ص ١٤٢ .
- ٣٠- لقد أمضيت وقتاً طويلاً في البحث عن أول قاض مالكي لبيت المقدس فلم أوفق في الحصول عليه حتى في الصق المصادر التي تؤرخ لمدينة المقدس وهو (الانس الجليل لابن الحنبلي).
- ٣١- السخاوي، الضوء اللامع ج ١ ص ٣٠٧ .
- ٣٢- السخاوي، الضوء اللامع، ج ١٠، ص ٣٨٧ .
- ٣٣- السخاوي، التبر المسبوك في ذيل الملوك، طبعة بولاق، مصر، ١٨٩٦، ص ٢١٠ .
- ٣٤- اين تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ١٥٧-١٥٨ .
- ٣٥- النعيمي الدمشقي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ٢، ص ٢١-٢٢ .
- ٣٦- تاريخ أبي الفداء، ج ٤، ص ١٤٧ .

- ٣٧- الحنبلي، الانس الجليل، ج٢، ص ٩٥ .
- ٣٨- القلقشندي (أحمد بن علي)، صبحي الاعشى في صناعة الانشاء، ج ١١، النسخة المصورة عن الطبعة الاميرية، وزارة الثقافة بمصر ١٩٣ ص ٩٥ .
- ٣٩- القلقشندي، صبح الاعشى، ج ٤، ص ١٩٢ .
- ٤٠- القلقشندي، صبح الاعشى، ج ١٢، ص ٢٩٠-٢٩١ .
- ٤١- ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ١٥٩، وما بعدها .
- ٤٢- ابن حجر، انباء ال غمر، ج ٣ ص ٥١٧ .

*

*

*